

أيار مايو
2012

A
W
R
A
D



مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World For Research & Development

نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني

الظروف المعيشية للفلسطينيين
الأداء الحكومي والحكومة الجديدة
العملية السلمية ومبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة
الانتخابات
الديمقراطية والحريات
المصالحة والانقسام

تاريخ النشر: 22 أيار 2012
العمل الميداني: 11-13 أيار 2012

حجم العينة: 1200 فلسطيني/ة في الضفة الغربية وقطاع غزة
نسبة الخطأ $\pm 3\%$

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
رام الله - غزة، فلسطين

تلفاكس: 00970-2-2950957/8

البريد الإلكتروني: awrad@awrad.org

العناوين الرئيسية:

- غالبية ساحقة (84%) تؤيد إجراء الانتخابات العامة حالاً.
- غالبية عظمى (88%) يعتقدون بأن اعتقالات الصحفيين والمدونين الأخيرة غير مبررة.
- 62% في غزة و 27% في الضفة الغربية يعتقدون بأن حرية الرأي والتعبير أصبحت اليوم أسوأ مقارنة مع قبل 10 سنوات.
- انتقاد لحكومتى هنية و فياض: 71% من أهالي غزة و 44% من أهالي الضفة يعتقدون بأن كلتا الحكومتين لا تحترمان حرية الرأي والتعبير.
- 74% من أهالي غزة يعتقدون بأن حكومة هنية غير خاضعة لمساعدة المواطنين، و 50% من أهالي الضفة يعتقدون بأن حكومة فياض غير خاضعة لمساعدة المواطنين.
- 63% في غزة يعتقدون أن ظروفهم المعيشية قد ساءت منذ تعيين حكومة هنية، مقارنة مع 23% في الضفة الغربية يعتقدون بأن ظروفهم المعيشية قد ساءت منذ تعيين حكومة فياض.
- استمرار في تراجع تقييم أداء حكومة هنية وغالبية أهالي غزة لا يشعرون بالرضا عن أدائها، مقابل تحسن في تقييم أداء حكومة فياض في الضفة الغربية مقارنة مع التراجع الذي بينه استطلاع آذار 2012.
- 55% يؤيدون العودة إلى المفاوضات مع الإسرائيليين.
- 10% فقط من المستطلعين اطلعوا على محتوى رسالة الرئيس محمود عباس إلى نتنياهو.
- دليل الموافقة على الأداء العام: الرئيس عباس 55%، فياض 48% وهنية 34%.
- تراجع نسبة المستطلعين الذين يعتقدون بأن الأوضاع على الأرض قد تحسنت نتيجة للتوجه إلى الأمم المتحدة من 36% في تشرين الثاني 2011 إلى 24% في أيار 2012.
- تزايد نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الخاطئ من 55% في آذار 2012 حتى 62% في هذا الاستطلاع.
- 30% يعتقدون بأن فياض الأكثر جدارة لتولي قيادة الحكومة الجديدة ويتبعه 15% لهنية، 12% لمصطفى البرغوثي.
- في انتخابات رئاسية يخوض غمارها 15 قيادياً سيصوت 32% لمحمود عباس مقابل 11% لهنية و 8% لمروان البرغوثي.
- في سباق رباعي للرئاسة سيصوت 38% لمحمود عباس مقابل 15% لهنية ويتبعه 9% لمصطفى البرغوثي، و 6% لفياض.
- وفي سباق رباعي آخر سيصوت 28% لمروان البرغوثي مقابل 16% لهنية ويتبعه 15% لفياض و 8% لمصطفى البرغوثي.

رام الله - أورد

كشفت أحدث نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أورد" اليوم، عن رغبة غالبية ساحقة قدرها (84%) في إجراء الانتخابات العامة فوراً، كما وتظهر النتائج تراجعاً في نسبة الرضا عن أداء حكومة هنية حيث أظهرت غالبية كبيرة في غزة عدم رضاها عن الحكومة، في حين أن حكومة فياض حصلت على تقييم أكثر ايجابية في الضفة الغربية بالمقارنة مع نتائج استطلاع أورد السابق الذي تم مع أزمة الضرائب. كما تعكس النتائج حالة من عدم الرضا عن ممارسات حكومتي الضفة وغزة فيما يتعلق بكبح الحريات لا سيما حرية الرأي والتعبير والصحافة، حيث يعتقد غالبية الفلسطينيين (88%) بأن اعتقالات الصحفيين والمدونين الأخيرة غير مبررة، ويظهر الاستطلاع تخوفات الفلسطينيين من تراجع مستويات الحريات الشخصية والعامة (71% في غزة، و44% في الضفة).

وجاءت هذه النتائج خلال استطلاع للرأي العام الفلسطيني نفذه "أورد" في الفترة الواقعة بين 11-13 أيار 2012 ضمن عينة عشوائية مكونة من 1200 من البالغين الفلسطينيين من كلا الجنسين في الضفة وغزة، وضمن نسبة خطأ +3%. وأجري الاستطلاع تحت إشراف الدكتور نادر سعيد- فقهاء، مدير عام أورد. والنتائج التفصيلية متاحة للأفراد المهتمين، وللمؤسسات، ولوسائل الإعلام على الموقع الإلكتروني للمركز على (www.awrad.org).

التوقعات العامة: قنامة في المشهد الفلسطيني العام

تظهر نتائج الاستطلاع تزايداً في التقييم السلبي للظروف المعيشية العامة، حيث صرح (62%) من المستطلعين أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ (وقد ارتفعت هذه النسبة من 45% في تشرين ثاني 2011 إلى 55% في أيار 2012). وفي الاتجاه المقابل، صرح (35%) من المستطلعين أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الصحيح (وقد انخفضت هذه النسبة من 49% في استطلاع تشرين الأول 2011 و40% في استطلاع آذار 2012).

ويرجع هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل التي تتضمن عدم الرضا عن الوضع الاقتصادي حيث قيم (48%) من المستطلعين الأوضاع الاقتصادية سلباً، و(35%) قيموها بالمتوسطة و (16%) فقط قيموها إيجاباً.

ومن الملفت للانتباه أن النظرة السوداوية للواقع المعاش والأحوال الاقتصادية أكثر انتشاراً في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث قيم (7%) فقط من أهالي غزة وضعهم الاقتصادي بأنه إيجابي، مقارنة مع (23%) في الضفة الغربية. في المقابل، قيم (60%) من أهالي غزة ظروفهم المعيشية سلباً، مقارنة مع (41%) في الضفة الغربية.

وترتبط هذه النظرة بحكم الأحوال المعيشية، حيث صرح (63%) من الغزيين أن ظروفهم المعيشية ازدادت سوءاً بعد تعيين حكومة إسماعيل هنية عام 2007. في حين، صرح (23%) من مستطلي الضفة أن ظروفهم المعيشية ازدادت سوءاً بعد تعيين حكومة سلام فياض عام 2007. كما أن (36%) من مستطلي الضفة الغربية يعتقدون بأن

ظروفهم المعيشية تحسنت، مقابل (19%) فقط في قطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك فإن (55%) من عموم المستطلعين في الضفة وغزة يحذوهم التفاؤل تجاه المستقبل.

الأداء الحكومي: تحسن في تقييم أداء حكومة فياض واستمرار في التراجع في تقييم أداء حكومة هنية

لقد تراجع التقييم السلبي لأداء حكومة فياض في جميع المجالات الخدمائية والوظيفية التي تقدمها للمواطنين مقارنة مع استطلاع آذار 2012، حيث انخفضت تقييمات الحكومة إلى مستويات قياسية بعد أزمة الضرائب، لقد تراجع التقييم السلبي لأداء حكومة فياض في مجال تحسين الوضع الاقتصادي من (41%) في استطلاع آذار إلى (33%) في الاستطلاع الحالي.

كما تراجع التقييم السلبي لأداء حكومة فياض في مجال توفير خدمات المياه والكهرباء من (33%) في آذار إلى (24%)، وكذلك الأمر بالنسبة لمجال توفير الخدمات الصحية والتعليمية، حيث تراجع التقييم السلبي للحكومة من (34%) في آذار إلى (25%)، وفي مجال توفير فرص عمل تراجع التقييم السلبي للحكومة من (65%) في آذار إلى (59%)، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع توفير الأمان للأفراد من (41%) في آذار إلى (36%).

أما بالنسبة لقطاع غزة فإن التقييم السلبي لحكومة هنية شهد ارتفاعا طفيفا في العديد من النواحي، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية فقد ارتفع التقييم السلبي للحكومة من (60%) في استطلاع آذار إلى (63%)، ومن (70%) إلى (74%) في مجال توفير فرص عمل، ومن (43%) إلى (48%) في مجال تحسين أداء المؤسسات الحكومية.

وتظهر نتائج هذا الاستطلاع تطابقا كبيرا بينه وبين نتائج استطلاع آذار الماضي، حيث تظهر أن تقييم أداء حكومة هنية يأتي أقل ايجابية من تقييم أداء حكومة فياض. كما أن غالبية المستطلعين (51%) لديهم نظرة سلبية بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة هنية مقارنة مع (25%) فقط لديهم نفس النظرة تجاه حكومة فياض. وعلى العكس نجد أن (23%) لديهم نظرة ايجابية للسياسات الاقتصادية لحكومة فياض و(10%) فقط لديهم نفس النظرة تجاه حكومة هنية.

الوحدة والمصالحة: الأمل حول تحقيق الوحدة يتراجع في غزة

تراجعت نسبة المتفائلين من إمكانية توصل الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق مصالحة حقيقي بين حركتي فتح وحماس يمكن تنفيذه على الأرض، حيث تراجعت النسبة في غزة من 61% في استطلاع آذار الماضي إلى 50% في هذا الاستطلاع. كما أن نسبة المتفائلين عامة تراجعت 4 نقاط (من 56% في آذار إلى 52%) مقابل 49% متشائمين من فرص إتمام اتفاق مصالحة حقيقي.

وتظهر النتائج أن ثقة الفلسطينيين بنوايا حركة فتح أكبر من ثقتهم بنوايا حركة حماس، حيث صرحت غالبية (55%) بأن حركة فتح جادة في قضية إنهاء الانقسام. في حين، صرح (33%) بأن حركة حماس جادة في هذا الشأن (أي بتراجع 8 نقاط عن استطلاع آذار الماضي). ويعتقد 54% بأن حركة حماس غير جدية في إنهاء الانقسام مقارنة مع 36% ممن يعتقدون ذلك عن حركة فتح.

وتظهر النتائج تزييدا في شكوك أهالي غزة حول المصالحة حيث ازدادت النسبة من (59%) في آذار إلى (66%) في هذا الاستطلاع، ويبقى الغزيون أكثر تشككا من أهالي الضفة الغربية حول جدية حركتي فتح وحماس في إنهاء الانقسام حيث أظهرت النتائج أن (66%) من أهالي غزة يشكون في جدية حماس لإنهاء الانقسام، مقارنة مع (47%) من أهالي الضفة، كما أن (43%) من أهالي غزة يشكون في جدية فتح مقابل (32%) فقط من أهالي الضفة.

الديمقراطية والحريات: الشعب متخوف من انتهاكات حقوق الإنسان وكبت الحريات

تنتشر المخاوف بين الفلسطينيين من تزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان وارتفاع مستويات كبت الحريات الشخصية والعامّة، وعلى الرغم من ارتفاع التقييم السلبي للحكومة في غزة غير أن المخاوف لا زالت حاضرة أيضا في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، يعتقد (54%) من المستطلعين أن حكومة غزة تتحكم بحرية الرأي والتعبير ويشاركهم (47%) ممن يعتقدون بتلاشيها بالنسبة للحكومة في الضفة الغربية. كما أن (57%) يعتقدون بأن حكومة هنية لا تحترم حقوق الإنسان ويشاركهم (47%) بذات الرأي بالنسبة لحكومة الضفة. ويعتقد (71%) من أهالي غزة أن حكومتهم لا تحترم حقوق الإنسان مقابل (44%) من أهالي الضفة الغربية يعتقدون ذلك عن حكومتهم.

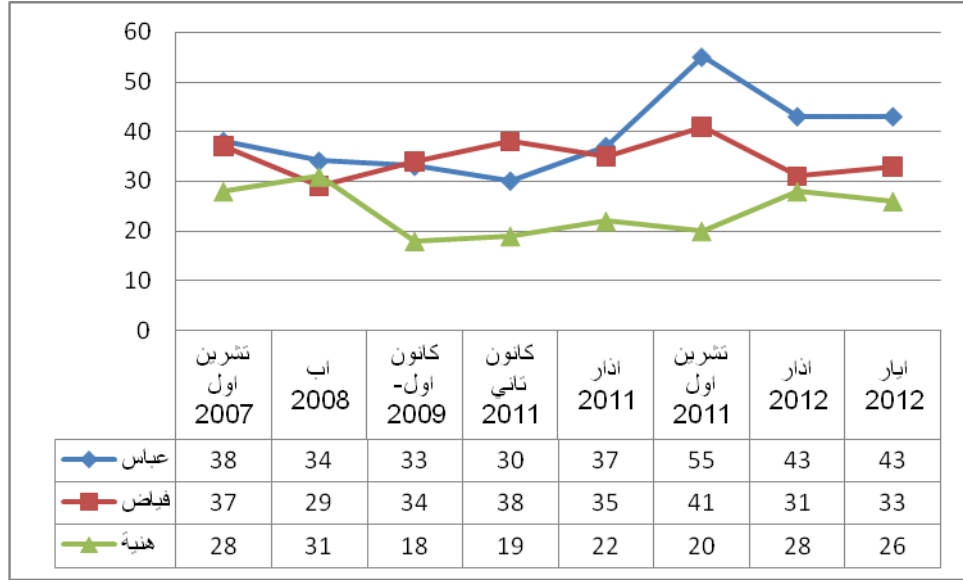
تقييم الأداء العام للقيادات: لا يوجد أي تغير ملحوظ مقارنة مع استطلاع آذار 2012

بقى تقييم الأداء العام لمحمود عباس وسلام فياض وإسماعيل هنية على ما هو عليه تقريبا منذ استطلاع آذار 2012، حيث قيم (43%) من الفلسطينيين أداء الرئيس محمود عباس بأنه ايجابي، و(30%) قيموه بالمتوسط، و(25%) قيموه سلبيا.

وقيم (33%) من الفلسطينيين أداء رئيس الحكومة في الضفة الغربية سلام فياض بأنه ايجابي و(35%) قيموه بالمتوسط. بينما (28%) سلبيا (تراجع 6 نقاط في التقييم السلبي لأدائه مقارنة مع استطلاع آذار 2012). وقيم (26%) أداء رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية بأنه ايجابي، و(31%) قيموه بأنه متوسط مقابل (37%) قيموه سلبيا.

وتظهر النتائج ارتفاعا في التقييم الايجابي لأداء حكومة فياض من قبل أهالي الضفة بفارق 6 نقاط مقابل تراجع التقييم السلبي 8 نقاط. لم تظهر نتائج هذا الاستطلاع أي تغير في تقييم أداء إسماعيل هنية من قبل أهالي غزة. وتظهر هذه النتائج من خلال الشكل التالي:

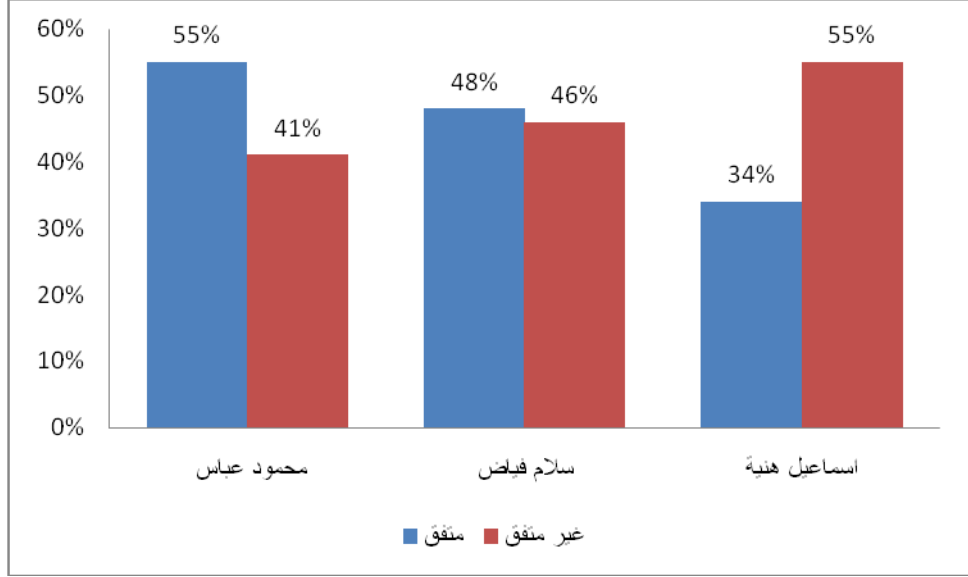
الشكل (1): نسبة التقييم (الجيد) للقيادات عبر سنوات



نسبة الاتفاق مع الأداء العام للقيادات الفلسطينية

وعندما سألنا المستطلعين عن موافقتهم العامة على أداء القادة الثلاثة، صرحت غالبية قدرها (55%) بأنهم موافقون على أداء الرئيس محمود عباس مقابل (41%) صرحوا بأنهم غير موافقين. وقال (48%) بأنهم موافقون على أداء سلام فياض مقابل (46%) صرحوا بأنهم غير موافقين، وصرح (34%) بأنهم موافقون على أداء إسماعيل هنية مقابل (55%) صرحوا بأنهم غير موافقين. و يوضح الشكل التالي هذه النتائج:

الشكل (2): نسبة الاتفاق مع الأداء العام للقيادات الفلسطينية



سلام فياض الأكثر شعبية لمنصب رئيس الوزراء

في سؤال ضم 7 مرشحين لقيادة حكومة الوحدة الوطنية المقبلة صرح 30% بأن الأفضلية لسلام فياض لقيادة الحكومة (زيادة 4 نقاط عن استطلاع آذار)، ويأتي بعد ذلك إسماعيل هنية بحصوله على 15% (أقل 3 نقاط عن استطلاع آذار). ويتبعه مصطفى البرغوثي (12%). ويحصل منيب المصري على نسبة (5%).

وباقى الشخصيات مثل نبيل شعث وجمال الخصري ومحمد مصطفى يحصل كل منهم على نسبة اقل من (3%). أما بالنسبة لإعادة تشكيل الحكومة في الضفة الغربية الذي تم بعد الانتهاء من العمل الميداني مباشرة، فإن (68%) من عموم المستطلعين يؤيدون إعادة تشكيلها و (19%) فقط يعارضون.

الانتخابات: (82%) يؤيدون إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية

أظهرت النتائج أن (84%) من المستطلعين يؤيدون إجراء انتخابات رئاسية، كما أن (82%) يؤيدون إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية. ومن الجدير بالذكر أن مستوى التأييد للانتخابات متساو بين قطاع غزة والضفة الغربية.

تأييد الأحزاب: فتح تتمتع بالشعبية الأكبر

تحصل حركة فتح على أعلى شعبية (42%) وجاءت النسب لتأييدها متساوية بين الضفة وغزة. وحصلت حركة حماس على 13% (12% في الضفة، 16% في غزة)، كما حصلت كل من المبادرة والجهة الشعبية على نسب مقاربة ما بين (2%-3%). وحصلت بقية الأحزاب على أقل من (2%) وكان نسبة من لم يقرر بعد 15% ونسبة من لا يرغبون بالتصويت 18%.

الانتخابات الرئاسية: محمود عباس هو الأكثر شعبية

في سباق ضم 15 مرشحا للانتخابات الرئاسية بينهم 5 مرشحين عن حركة فتح، و4 مرشحين عن حركة حماس و3 عن اليسار، و3 مستقلين، يحصل عباس على 32% من الأصوات، ويتبعه 11% لإسماعيل هنية، و8% لمرwan البرغوثي، و5% لسلام فياض، و4% لمصطفى البرغوثي، و3% أو أقل لكل مرشح من المرشحين الآخرين. وبالمجمل، فان مرشحي فتح يحصلون على (43%) من الأصوات بينما يحصل مرشحو حركة حماس على (15%).

وفي سباق ربايعي على الرئاسة يضم عباس وهنية وفياض ومصطفى البرغوثي، صرح (38%) بأنهم سيصوتون لمحمود عباس، مقابل (15%) لهنية، و(9%) لمصطفى البرغوثي (في المرتبة الثالثة)، و(6%) لسلام فياض (في المرتبة الرابعة). كما توضح النتائج زيادة عدد الذين لا يريدون التصويت أو لم يقرروا بعد من (20%) في آذار 2012 إلى (31%) في الاستطلاع الحالي.

وفي سباق ربايعي آخر يضم مروان البرغوثي وهنية وفياض ومصطفى البرغوثي، صرح (28%) بأنهم سيصوتون لمرwan البرغوثي، مقابل (16%) لهنية، و(15%) لفياض (في المرتبة الثالثة)، و(8%) لمصطفى البرغوثي (في المرتبة الرابعة). كما توضح النتائج زيادة عدد الذين لا يريدون التصويت أو لم يقرروا بعد من (21%) في آذار 2012 إلى (34%) في الاستطلاع الحالي.

العملية السلمية ومبادرة التوجه للأمم المتحدة: انقسام حول المفاوضات

تؤيد غالبية قدها (55%) من الفلسطينيين العودة للمفاوضات مع الإسرائيليين مقابل (44%) يعارضون ذلك، كما صرح (65%) من الفلسطينيين لم يسمعوا عن رسالة الرئيس محمود عباس لنتنياهو. و(10%) فقط اطلعوا على محتوى الرسالة.

هذا، وصرح (24%) من الفلسطينيين بان وضع القضية الفلسطينية قد تحسن من خلال التوجه إلى الأمم المتحدة، وبالمقابل صرح (26%) بأنها أدت إلى تراجع وضع القضية. ويعتقد (19%) من الفلسطينيين بان الأوضاع على الأرض قد كشفت نتيجة للتوجه إلى الأمم المتحدة مقابل (27%) يعتقدون أنها ساءت و(49%) يعتقدون بأنها لم تؤد إلى أي تغيير.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية الحالية يعتقد (71%) من المستطلعين أن الأزمة المالية الحالية مرتبطة بمبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة، مقابل (23%) يعتقدون بأنه لا يوجد علاقة بين الأزمة المالية ومبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة.